أيها المواطنون الأعزاء،
ها قد عادت الغالبية منكم الى أعمالها بعد انقضاء العطلة أوهي تستعد لدلك. و لقد طغت أحداث الازمة اللبنانية على فصل الصيف المنصرم. عن هده الازمة وعن جهود السلام التي تبدلها فرنسا، أود ان احدثكم هدا المساء.
لقد دعوت اليوم إلى اجتماع مصغّر لإتخاذ قرارات بشأن شروط المشاركة الفرنسية في قوة حفظ السلام في لبنان.
هدا و قد خلفت الحرب آلاما لاتقدر وخرابا لايحصى في هذا البلد المقرّب منا تاريخيا وفي هذه المنطقة المؤثرة على السلام في العالم. لدلك فقد تحركت فرنسا: من أجل إغاثة السكان و إجلاء رعايانا و العمل على إيقاف المعارك.

إن القرار 1701 الذي تبنّاه مجلس الأمن بالإجماع بمبادرة فرنسية، أتاح وقف إطلاق النار، إلا أن وقف إطلاق النار لا يزال هشا. وهذا القرار يؤكد حق إسرائيل بالأمن كما يؤكد حق لبنان بالسيادة الكاملة على كامل أراضيه. ويقضي القرار بتعزيز قوة الأمم المتحدة "يونيفل" بهدف مراقبة وقف الاشتباكات ومساندة انتشار الجيش اللبناني في الجنوب بشكل يتتابع مع انسحاب الجيش الإسرائيلي.

وكتدبير طارئ من أجل تشجيع هذا التحرك، فلقد اتخذت منذ الأسبوع الماضي قراراً يقضي بمضاعفة عدد الجنود الفرنسيين في قوة الأمم المتحدة "يونيفل" بشكل فوري و كخطوة أولى.

فضلا عن ذلك، سوف تبقى في المنطقة الوحدة الفرنسية المؤلفة من 1700 جندياً والمشاركة في المساندة البحرية-الجوية و هي التي تقوم منذ بداية الأزمة بتموين قوة الأمم المتحدة "يونيفل".

كان لا بد من الرد الفوري على الوضع الطارئ، و في الوقت نفسه لا بد أيضاً من تهيئة الشروط الضرورية لعملية مضمونة وفعالة. وكان لزاماً علي بحكم مسؤولياتي أن أحصل على عدد من الضمانات من قبل أطراف النزاع و من قبل الأمم المتحدة على حد سواء.
وحصلنا بالفعل من لبنان وإسرائيل على ضمانات تتيح لهده القوة تأدية مهمتها الميدانية.

من جهة أخرى، طلبت من الأمين العام للأمم المتحدة وضع القوة هده في ظل شروط تضمن لها الفعالية والسلامة القصوى. وحصلنا من الأمم المتحدة على التوضيحات اللازمة؛ فيما يخص تسلسل القيادة والاوامر،

وهي مسألة لابد أن تكون مبسطة، ومنطقية وسريعة؛ و كدلك فيما يخص قواعد التحرك، يجب أن يتم ضمان حرية تنقل هده القوة وقدرتها على التعامل مع حالات معادية.

ستأخذ هذه القوة مكانها، لكن يجب أن ترتكز على توزيع عادل بين جنسيات الوحدات المكونة لها. وقد قمت بمداخلات لدى نظرائي لإقناعهم بالمشاركة. وسوف يشارك عدد من الشركاء الأوروبيين، و كدلك عدة بلدان آسيوية مسلمة لها أهميتها. وأتمنى أن يشارك أعضاء دائمون آخرون في مجلس الأمن.

اليوم، وبعد استيفاء الشروط التي وضعتها فرنسا في المقدمة، اتخذتُ القرار بتلبية طلبات الأمين العام للأمم المتحدة والحكومتين اللبنانية والإسرائيلية.

وسوف تصل كتيبتان إضافيتان لتعزيز وجودنا ضمن قوة الأمم المتحدة "يونيفل". وهكذا يتم وضع 2000 جندي فرنسي تحت راية الأمم المتحدة في لبنان. إن فرنسا على استعداد، في حال رغبت الأمم المتحدة بدلك، للاستمرار في الاضطلاع بقيادة هذه القوات. وسنقوم خلال فترة 6 أشهر بعملية تقويم لهذه القوة في ظل تطور الوضع.

إن هدف هذا الإلتزام الفرنسي هو السلام. وقد حدّد المجتمع الدولي بالإجماع من خلال قرار الأمم المتحدة رقم 1701 مبادئ حل دائم لهذه الأزمة. ويتضمن الحل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المخطوفين، وعودة المعتقلين اللبنانيين، وترسيم الحدود خصوصا في منطقة مزارع شبعا، ونزع سلاح الميليشيات الذي يجب أن يتم ضمن المسار اللبناني. كما لا بد من تسهيل عودة النازحين والعمل بأسرع ما يمكن على مساندة تيار التضامن الدي سيسمح بإعادة إعمار لبنان. ولابد كدلك من عقد مؤتمر دولي في هدا الصدد، و فرنسا تعمل على تحقيق هدا الهدف.

أيها المواطنون الأعزاء،
حرصا مني على تأمين الشروط الضرورية لمشاركة جنودنا وتصميما على رؤية فرنسا ناشطة في خدمة السلام والإستقرار، فإنني على قناعة اليوم أنه بات بوسع الجنود الفرنسيين الإنتشار بفعالية. وهكذا، في ظل وضع يقدّر كل منا صعوبته، ستتحمل فرنسا كامل مسؤولياتها في لبنان. و سوف تقدم الحكومة للبرلمان حال افتتاح الدورة الاستثنائية بياناً بهدا الصدد، تتبعه مناقشة. و انني أعيد مرة أخرى توجيه النداء إلى المجتمع الدولي بأسره للمشاركة في هذا الجهد الضروري من أجل بناء السلام في لبنان وفي الشرق الأوسط.